مجلة سوسيولوجيا
ISSN 2602-5647
EISSN2661-7803
المجلد04/ العـدد: 02 (ديسمبر 2020)، ص 315- 334

دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التصدي لظاهرة المخدرات

The role of social institutions in addressing the drug phenomenon

عيساوة نبيلة [1]، عيساوة وهيبة [2]

Aissaoua Nabila [1], Aissaoua Ouahiba [2]

[1] جامعة لونسي علي–البليدة 2 (الجزائر)، **s.abila@yahoo.fr**

[2] جامعة عمار ثليجي–الأغواط، مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية(الجزائر)

wahiaiss@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/11/24 تاريخ القبول: 2020/12/19 تاريخ النشر: 2020/12/27

الملخص: تعتبر ظاهرة تعاطى المخدرات من بين أسوأ الظواهر المدمرة لأي مجتمع، وقد استفلحت وتنامت بصورة كبيرة جعلت كل المجتمعات المتقدمة والنامية وغير النامية على حد سواء تعاني منها، هذا الوضع جعلها تسعى إلى مكافحتها بكل السبل.

سنحاول من خلال هذا المقال الوقوف على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية بمختلف نشاطاتها كلا حسب مجاله وتخصصه في مواجهة هذه الظاهرة.

كلمات مفتاحية: الدور، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التعاطي، المخدرات، الإدمان.

Abstract: The phenomenon of drug abuse is one of the worst destructive phenomena of any society, and has succeeded and grown greatly that has made all developed, developing and non-developing societies suffer from it, a situation that has made them seek to combat them by all means .

Through this article, we will try to identify the role of social institutions with different activities, depending on their field and specialization in the face of this phenomenon.

Keywords: Role; socialization institutions; abuse; drugs; addiction.

المؤلف المرسل: عيساوة وهيبة، **الإيميل**: wahiaiss@yahoo.fr

1. مقدمة :

تقوم مؤسسات التنشئة الاجتماعية بمختلف أنواعها بأدوار جد هامة ومعتبرة في تنشئة الفرد السوي، فهي تمده بالعديد من القيم والمعايير الاجتماعية والمبادئ التربوية التي تعمل على تنميتها قصد الوصول إلى تفعيل الوقاية الاجتماعية لهذا الفرد، وإبعاده عن كل ما هو سلوك انحرافي يضر به وبحياته الاجتماعية ككل.

ومن دون شك فإن المتتبع لحال المجتمعات ومجمل المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها في الآونة الأخيرة، ومع ارتفاع معدلات الحوادث الإجرامية المتعلقة بالمتاجرة وتعاطي المخدرات التي تعددت أسبابها ونتائجها، ومخاطرها سواء كان على الفرد أو المجتمع، يطرح الكثير من التساؤلات حول تراجع دور المؤسسات الاجتماعية في تنشئة الفرد، والأسباب في ذلك، خاصة مع انفتاح العالم والذي سمح بوجود قيم وممارسات لا أخلاقية وانحرافية تهدد استقرار وأمن المجتمعات.

ان التفكير في الجوانب الوقائية يقودنا إلى الحديث عن التربية السوية، ومحاولة التركيز على أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التقليل من مخاطر المخدرات عن طريق تنمية ثقافة الفرد السوي، فهي السبيل نحو إرساء قواعد وأسس من شأنها أن تعمل على التخفيف من هذه الظاهرة التي أصبحت تكبد خسائر مادية وبشرية، لأن التنشئة الاجتماعية تشير إلى العملية أو الحالة التي يصبح الفرد عن طريقها مندمجا في جماعة اجتماعية من خلال تعلم ثقافتها، ومعرفة دوره فيها، وهي عملية مستمرة على مدى الحياة. إذن، ومن بين المؤسسات الاجتماعية التي تسمح للفرد أن يندمج في المجتمع عن طريق مؤسساته وتكون الأسرة في الطليعة، ثم المدرسة، ووسائل الإعلام والاتصال وغيرها، والتي تسعى كلها إلى تنشئة الفرد بطريقة سوية وذلك عن طريق إدماجه في المجتمع بتلقينه عادات وقيم التربية السوية الخالية من السلوكيات الانحرافية.

هذه الظاهرة في مجتمعات العالم وتفشيها بين جميع فئات المجتمع بمختلف شرائحه من الشباب، الأطفال، الكهول، الأغنياء، الفقراء، العاملين والبطالين...الخ وبين الجنسين أيضا، إذ لم يسلم منها لا الذكر ولا الأنثى، فالكل يتساقط أمام مغرياتها بمعدلات متضاعفة يوما عن يوم، هذا الأمر الذي يتطلب تضافر جهود كل المؤسسات المجتمعية في مختلف المستويات بغاية تشكيل سد منيع يقف أمام هذا المد، أو على الأقل يقلص تناميه ومن حدته.

من هذا الانشغال جاءه ذا المقال لتناقش دور أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تضطلع بدور معالجة ظاهرة تعاطي المخدرات والوقاية من أخطارها.

فما هي أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية المدعوة للقيام بدور الوقاية والمعالجة من آفة المخدرات؟ وكيف يمكن لها أن تقوم بهذا الدور؟ وما هي السبل أو الآليات التي تعتمدها من أجل ذلك؟

وتأتي فرضيات الدراسة كما يلي:

1-مؤسسات التنشئة الاجتماعية تساهم بدور فعال في الوقاية من آفة المخدرات.

2-تهدف مؤسسات التنشئة الاجتماعية إلى إقامة سياسة متوازنة للسيطرة والحد من آفة المخدرات.

3-تعتمد مؤسسات التنشئة الاجتماعية آليات متعددة للتخفيف من انتشار آفة المخدرات.

يهدف هذا المقال إلى محاولة للوقوف على أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية المدعوة للقيام بدور الوقاية من آفة المخدرات، وتبيان السبل أو الآليات التي تعتمدها هاته المؤسسات باختلاف توجهاتها واختصاصاتها في التصدي والحد من تفشي آفة المخدرات.

وقد اعتمدنا لمعالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي الذي سيساعدنا في تحليل وتفسير كل ما تم جمعه من مصادر خدمة للأهداف المسطرة، حتى نتوصل إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

2. مدخل مفاهيمي للدراسة

1.2 مفهوم المؤسسة الاجتماعية:

هي المؤسسة التي تقوم بمهمة التنشئة الاجتماعية للطفل بتنمية الجوانب والمهارات الاجتماعية على النحو الذي يمكنه من التكيف الاجتماعي السليم ويجعل سلوكه أكثر توافقا مع محيطه الاجتماعي.

والمؤسسات الاجتماعية التي تشرف على عملية التنشئة الاجتماعية كثيرة ومتنوعة، فهناك المؤسسات التقليدية كالأسرة وهي أول محيط يتعامل معه الطفل عند والدته والذي يتمحور أساسا حول الأب والأم والأسرة كانت المؤسسة التي تهيمن على عملية التنشئة الاجتماعية لأفرادها، ثم تقلص دورها بظهور مؤسسات اجتماعية جديدة أخذت دور الأسرة فهناك المدرسة والمسجد وهي أيضا تعتبر مؤسسات تقليدية بالنظر للمؤسسات الحديثة التي نشأت نتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم المدني.

وفي مقابل المؤسسات التقليدية، هناك المؤسسات الحديثة مثل وسائل العالم التي تعتبر مؤسسة ذات فعالية فائقة في التنشئة الاجتماعية والتأثير على الأشخاص وبناء الاتجاهات وتوجيه الرأي العام ومن المؤسسات الحديثة في التنشئة النوادي الرياضية والثقافية والتي تستقطب الكثير من الأفراد وأنشأت خصيصا لشغل وقت الفراغ وتزويده بالخبرات الاجتماعية.

أما فيما يخص جماعة الرفاق فهي مؤسسة ذات تأثير كبير في سلوك الفرد وهي مؤسسة تقليدية من حيث النشوء ألنها ناتجة عن طبيعة الفرد الاجتماعية لكن الاهتمام بدراستها والبحث في مدى تأثيرها على سلوك الأطفال الاجتماعي هو اهتمام حديث (حقي الحلمي، 1985، ص ص 5-7).

2.2 مفهوم التنشئة الاجتماعية:

يمكننا النظر إلى التنشئة الاجتماعية كعملية اجتماعية من العمليات الاجتماعية الأساسية المجمعة بمعنى أنها عملية تساهم في الحفاظ على تكامل المجتمع واستمراره من جهة كما تساهم في بناء الشخصية الإنسانية وتهيئة الفرد للحياة الاجتماعية. فمن خلال التنشئة تبنى شخصية الفرد، ومن خالاها ينتقل التراث الثقافي والاجتماعي عبر الأجيال ومن خلالها تنمى قدرات الفرد واستعداداته الفطرية ويوجهه إلى الخير والصالح أو إلى الشر والفساد.

3.2 تعريف التنشئة الاجتماعية لغويا:

التنشئة لغويا من نشأ نشوءا نشأة يقال نشأ الطفل شب وقرب من الإدراك، يقال نشأت في بني ،ويقال نشأت في بني فلان أي ربيت فيهم وشيبت بينهم (مُحَمَّد علي، 1999، ص 182)، يقال نشأه ورباه ونشأ الله السحابة رفعها ويقال هو نشئ سوء أو من نشئ سوء والنشء جمع ناشئ، وقد ورد مصطلح التنشئة في القرآن الكريم حيث قال تعالى: "وهو أنشأكم من الأرض" (سورة هود، الآية 60)، أي ابتداء خلقكم منها خلق منها أباكم آدم، وقال أيضا "ثم أنشأناه خلقا آخر " (سورة المؤمنون، الآية14)، وقال ابن عباس: "يعني تنقله من حال إلى حال، إلى أن خرج طفلا ثم نشأ صغيرا ثم صار شابا فكهلا ثم شيخا ثم هرما" (ابن كثير، ج3، ص241).

4.2 تعريف التنشئة الاجتماعية اصطلاحا:

وقد عرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية التنشئة الاجتماعية بأنها "العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم العيش في مجتمع ذي ثقافة معينة، ويدخل في ذلك ما يلقنه الآباء والمدرسة والمجتمع (زكي بدوي، 1977، ص130)، وعرفها قاموس علم الاجتماع بأنها "العملية الاجتماعية الأساسية التي يصبح الفرد عن طريقها

مندمجا في جماعة اجتماعية من خلال تعلم ثقافتها ومعرفة دوره فيها، وهي عملية مستمرة مدى الحياة وضرورة لتكوين ذات الطفل وتطور مفهومه عن ذاته كشخص، وخاصة من خلال سلوك الآخرين واتجاهاتهم نحوه، وكذلك عن طريق تعلم كيفية أداء الأدوار الاجتماعية المختلفة الذي يؤدي بدوره إلى ظهور الذات الاجتماعية المميزة بالنمو السليم" (عاطف غيث، 1997، ص271).

ويمكن تعريفها بأنها "عملية لتطوير المهارات والأساليب التي يحتاجها الفرد لتحقيق أهدافه وطموحاته في الحياة السليمة في مجتمعه فهي دائما وأبدا تعمل بصورة مستمرة على تثبيت النماذج السلوكية التي تعتبر أساسية للحفاظ على الحضارة والمجتمع" (الغزوي، 1992، ص235).

يعرف تالكوت بارسونز التنشئة الاجتماعية بأنها عملية تعليم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد، وهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية وهي عملية مستمرة ال نهاية لها (أحمد النيال، 2002، ص 27).في حين نجد أن الباحث مصباح عامر يعرفها بأنها "عملية اجتماعية يتم من خلالها بناء الطفل بناءا اجتماعيا، عبر عمليات التشكيل التي يتلقاها من مختلف المؤسسات الاجتماعية التي تحتضنه، ومن المحيط الذي ينبثق منه عن طريق التفاعل الاجتماعي ويتم خلال هذه لعملية نقل قيم وثقافة وطرق حياة المجتمع" (مصباح، 2003، ص ص 242-243). ويضيف بياجي أن التنشئة الاجتماعية للطفل ال تهدف بالضرورة إلى فرض احترام صارم، أعمى لقيم والمعايير الاجتماعية وإنما – وهو الأساس – تسمو إلى ولوج مرحلة اقتناع الطفل بتلك القيم وتقبلها إراديا والتصرف من خلالها وبمقتضاها بحيث تصبح بمثابة عقد حقيقي يتضمن القبول المتبادل لمجموعة من الأنساق القيمية والمعايير والاتجاهات الاجتماعية بين الطفل من جهة والقائمين على عملية تنشئته من جهة أخرى، سوآءا أفرادا أو مؤسسات اجتماعية.(**Claud, 1999 p 14**)

5.2 التعريف اللغوي للمخدرات:

المخدر في اللغة اسم فاعل مشتقٌ من الفعلِ خدر، ويدور لفظ الخدر حول معاني الضعف والكسل والفتور أو الستر (مُحَمَّد هلال، 1999، ص23). فيقال المرأة خدّرها أهلها بمعنى ستروها وصانوها من الامتهان، أيّ أن الخدر هو ما يسترُ الجهاز العصبي عن فعله ونشاطه المعتاد (المهندي، 2013،

ص23). كما يشار إلى أنّها السكون والتوقف عن ممارسة الأمور على طبيعتها مع فقدان الإحساس والشعور، إذ تعطل الجسم عن أداء وظائفه وتعطل الإحساس والشعور كاملة عند الإنسان.

إن أصل كلمة مخدرات في اللغة العربية من الفعل خدر، وتعني الستر ويقال جارية مخدرة إذا لزمت الخدر أي استترت ومن هنا استعملت كلمة مخدرات على أساس أنها مواد تستر العقل وتغيبه (شاكر، 2008، ص 172).

6.2 تعريف المخدرات اصطلاحا:

تعرف المخدرات بأنها كل ما يؤثر على العقل فتخرجه عن طبيعته المميزة المدركة الحاكمة العاقلة، ويترتب على الاستمرار في تعاطيها الإدمان فيصبح الشخص أسيراً لها. في تعريف آخر تعرف بأنها المواد التي تخدر الإنسان، وتفقد وعيه، وتغيبه عن إدراكه (أحمد بن عبد الرحمن بن علي، 2008، ص44).

وهناك مجموعة من التعريفات الاصطلاحية للمخدرات، والتي عرفتها على أنها:

– المادة التي يؤدي تعاطيها إلى حالة تخدير كلي أو جزئي مع فقد الوعي أو دونه، وتعطي هذه المادة شعوراً كاذباً بالنشوة والسعادة، مع الهروب من عالم الواقع إلى عالم الخيال.

– هي كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على جواهر منبهة أو مسكنة، من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعود والإدمان عليها، مما يضر بالفرد والمجتمع جسمياً ونفسياً واجتماعياً.

7.2 التعريف العلمي للمخدرات:

تعرف المخدرات تعريفا علميا "والمخدر أيضا مادة كيميائية تسبب النعاس أو النوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم، وهي ترجمة لكلمة (**Narcotic**) المشتقة من الإغريقية (**Narcosis**) التي تعني يخدر أو يجعله مخدراً" (مُحَمَّد عليوي، 19 ديسمبر 2018).وهناك تعريف أكثر دقة وتفصيل باعتبار المخدرات كل العقاقير المستخلصة من النباتات أو الحيوانات أو مشتقاتها، أو مركب من المركبات الكيماوية والمشروبات التي تؤثر سلبا أو إيجابا على الكائن الحي بالإضافة إلى الأدوية الممنوعة وأدوية العلاج المسموحة، وهذه العقاقير تغير حالة الإنسان المزاجية، ويعتمد عليها الإنسان في حياته بسبب خاصيتها المخدرة، وليس بسبب ضرورة علاج المرضى الذي يستوجب تكرار استعمال دواء محدد كمرضى السكري وأدوية خفض الضغط الدموي، وهذه المواد قد تكون مهلوسة أو منبهة للأعصاب مثل الكوكايين، أو

مثبطة لها مثل الباربيورات (المنومات) والأفيون ومشتقاته، وهي تسكن الألم أو تلغيه نهائيا وتسبب النعاس أو النوم أو غياب الوعي الكامل. (الطرابلسي، 1991، ص36).

8.2 التعريف الاجتماعي للمخدرات:

هي المواد التي تؤدي بمتعاطيها ومتداولها إلى السلوك الجانح، وهي أيضا حسب المتخصصين الاجتماعيين تلك المواد المذهبة للعقل فيأتي مستعملها سلوكا منحرفا (شاكر، 2008، ص 172).

3. مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتصدي لظاهرة تعاطي المخدرات

1.3 دور الأسرة في التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات:

تعتبر الأسرة المجال الأول والرئيسي الذي يتعلم فيه الفرد السلوك السوي والسلوك المنحرف، فلقد أولى لها العلماء والباحثون نصيبا وافرا من البحث والاهتمام في مجال تأثيرها على اتجاه الأفراد نحو تعاطي المخدرات والإدمان عليها، إذ لا يختلف اثنان في أن الأسرة هي الخلية الأولى التي ينمو فيها الطفل ويكتسب أنماط السلوك التي تؤهله للتكيف مع المجتمع، حيث يتعلم منها عادات وتقاليد وقيم المجتمع ومنها يتعلم الحلال والحرام، المستحب والمستهجن، وعن طريقها يعرف الفضيلة والرذيلة والسلوكات الحسنة والقبيحة. وتقوم الأسرة بدور رئيسي في عملية التطبيع الاجتماعي للشباب، فهي الجماعة الأولية التي تمنحه التنشئة الاجتماعية، بحيث يجتهد الأولياء بتزويده مختلف القيم الاجتماعية والدينية والثقافية التي تجعله فردا سويا ومتوازن يحمل معايير تتوافق وانتماءه الاجتماعي. لهذا يمكننا القول أن الأسرة السليمة تجعل أفرادها صالحين وأسوياء، بينما إذا اختل توازن هذه الأسرة انعكس ذلك سلبا عليها بحيث يتجه أفرادها من الأبناء خاصة إلى الانحراف والضياع بالانغماس في كل الطرق اللاأخلاقية والمنبوذة من المجتمع.

وتشكل جهود الأسرة في وقاية أفرادها من المخدرات إحدى حلقات سلسلة متكاملة ومترابطة من الجهود الرسمية والمجتمعية التي تبذل في المحافظة على سلامتها واستمرارية أدائها لواجباتها، مما يتيح لها تنشئة أفرادها في جو يسوده الأمن والطمأنينة بعيداً عن الانحراف بكافة أشكاله، ويقع على الأسرة في إطار هذه الجهود المتكاملة دوراً كبيراً وهاماً في استجابتها لهذه الجهود وتعزيزها بجيلٍ واعٍ يتفهم لمسؤولياته ويعي واجباته تجاه مجتمعه.

ولذلك فإن جهود الأسرة تعد من أهم المسؤوليات والواجبات التي من خلالها تحمي الأبناء من تعاطي المواد المخدرة، ومن خلالها تقوم بتوعية وتبصير أبنائها بهذا الخطر القاتل، ولكي تثمر تلك الجهود الوقائية فلابد أن تكون الحضن الدافئ للأبناء، بما توفره لهم من طمأنينة وحب. ولا يقتصر دور الأسرة على توفير

الرعاية والاهتمام بالأبناء فقط، بل يتطلب مراقبتهم ومتابعتهم في سلوكهم العام والتعرف على أصدقائهم، لتساعدهم على تجنب مخاطر الإدمان. فمن الضروري أن تساعد الأسرة أبنائها في حل مشكلاتهم، والعمل على المحافظة على صحتهم النفسية، وتجنبهم المخاطر والصراعات النفسية التي تدفعهم إلى الإدمان، ويجب أن يكون هناك حوار دائم بين أفراد الأسرة، على أن يكون هذا الحوار إيجابيا يعبر عن مدى اهتمام كل فرد بالأسرة بسماع الآخرين والاستجابة لما يقولون، وبذلك تصبح الأسرة ملجأ الأمن، ودرع الحماية، وحصن الوقاية من الإدمان. والجهود الوقائية للأسرة لا تكفي وحدها لمكافحة تعاطي المخدرات، بل يجب أن تتضافر الجهود الفردية والمجتمعية والأسرية في التعاون مع بعضها البعض في سبيل مكافحة تعاطي المخدرات حتى لا تتفشى في المجتمع ويستحيل معالجتها والتصدي لها عبر الوسائل والآليات المتاحة والمتوافرة من قبل المؤسسات والوزارات والجمعيات الاجتماعية ذات العلاقة بالشأن.

وعليه، وهناك مجموعة من التدابير التي يمكن أن تساعد الأسرة في مواجهة ظاهرة تعاطي الأبناء للمخدرات أهمها:

- يجب أن تودع الأسرة أبناءها على استثمار وقت الفراغ في عمل مفيد.
- يجب على الأسرة ألا تستقدم الخدم للعمل في المنزل قبل التأكد من حسن أخلاقهم.
- يجب أن تنمي الأسرة جانب الصدق مع الأبناء والتحذير من الكذب وعواقبه الوخيمة.
- يجب أن تشرف الأسرة على اختيار أبنائهم أصدقائهم، سواء في المنزل أو المدرسة أو النادي أو غيره.
- يجب على الأسرة أن تتابع الأبناء دراسياً، خاصة عند الرسوب أو التخلف الدراسي.
- يجب على الأسرة أن تستقدم للأبناء وسائل ترويح مفيدة، وكذلك اقتيادهم للأندية الرياضية والاجتماعية مع المراقبة عليهم.
- يجب ألا تتمادى الأسرة في خروج الأم للعمل خارج المنزل إلا في حالت الضرورة القصوى، كفقد العائل أو ضآلة راتبه مثالًا.
- يجب على الأسرة أن تعود أبناءها على حضور الصالة في جماعة في المسجد دائماً من خلال ترغيب وترهيب جيد، حتى يمكن لها أن تقيهم من الانزلاق إلى الرذيلة والاستجابة لدعاة الشر والفساد من رواد تعاطي المخدرات.
- كما يجب عليها أيضاً أن تقوي صلة الأبناء بالأهل والتقرب إليه لملء الفراغ الروحي لديهم، وأن يكون ذلك بوجود القدوة الصالحة وأسلوب التربية الرشيد (وقفي، 2018، ص 21).

إذن للأسرة بالغ الأثر في تكوين شخصية الفرد، وتحديد اتجاهات سلوكه، فهي الحصن المنيع الذي يحمي الفرد من الانحراف والانحلال وولوج دائرة المحظورات والمحرمات بما فيها المخدرات، فتأثيره بأسرته يكون إيجابيا متى قامت بدورها بشكل يؤهل الفرد للتكيف مع بيئته الاجتماعية، ففي حالة غياب دور الأسرة ينحدر الفرد للأوساط الاجتماعية بدون عون، ويدخل في خضم من الاتجاهات المتصادمة والمتنازعة (علي يوسف أبو حمزة، بدون سنة، ص 47).

2.3 دور المدرسة والجامعة في التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات:

يؤكد علماء الاجتماع وعلماء النفس والتربية على أهمية المدرسة باعتبارها البيئة الثانية بعد الأسرة يقضي فيها المتمدرس جزء كبير من وقته، ويؤثر ويتأثر بما يحيط به في هذا الجو العلمي التربوي، فإن وجد في المدرسة بيئة تربوية تعليمية اجتماعية سليمة يكون تأثيرها ايجابيا فإن لم تتوفر مثل هذه البيئة السليمة يكون التأثير سلبيا، فالمدرسة هي من تكون الأجيال وتشرف على تعليمهم وتربيتهم، فهي مكملة لما تقوم به الأسرة إذ يقضي فيها التلاميذ قسطا وافرا من أوقاتهم لاستكمال بناء وضعت أساسه الأسرة.

ويلتقي الطفل في المدرسة بأفراد لا يشاركونه حياته الأسرية، ويختلفون في عاداتهم وتربيتهم، ولذلك تكون المدرسة سلاحا ذو حدين، فهي تساعد في تكوين شخصية الفرد واكتسابه للقيم والأعراف السائدة في المجتمع كما يمكن أنها تكون مساعدة لتناقل السلوكيات المنحرفة بين الأحداث. وفي حالة اتخاذ المدرسة أسلوبا صارما أو متساهلا فإن ذلك يؤدي إلى نفور التلاميذ من الدراسة والهروب منها أو تركها حيث لا يتوفر للتلميذ قسطا من الحرية والشعور بالمسؤولية والأمان، ولا يجد له مكانا ينمو فيه نموا يتفق وطبيعة حاجات المجتمع، وفي مثل هذا الجو يسيطر على التلميذ شعور بالاختناق والقلق والقصور والنزوع إلى بعض الأعمال غير الاجتماعية لإثبات ذاته والتعويض عن قصوره في حالة فشله في الدراسة.

إضافة إلى بعض العوامل المساعدة التي تعرضهم للانحراف مثل رفاق السوء من العناصر المنحرفة الذين يشكلون آفة قابلة للانتشار بين زملائهم أو انعدام القدوة، أو عدم وجود مدرسين مؤهلين تأهيلا كاملا تربويا وثقافيا وتعليميا وكذلك عدم وجود أخصائي اجتماعي يشرف على الطلاب ويوجههم ويتحسس مشاكلهم والصعوبات التي تواجههم ويشارك في حلها. والأهم من ذلك هو عدم وجود الاتصال والتفاعل البناء بين البيت والمدرسة لمعرفة ومتابعة ما يحدث للتلميذ خارج البيت ووسط البيئة الثانية من مشاكل أو سلوكيات سلبية، هذه العوامل تشكل مجتمعة طريقا مسدودا أمام التربية السليمة وتساهم في التوجه نحو الانحراف وتعاطي المخدرات. (برك، 1989، ص98)

لهذا فللمدرسة دور هام ورئيسي في مواجهة ومكافحة تعاطي المخدرات، وذلك عن طريق الاهتمام بدورها التربوي، وعدم الاقتصار على دورها التعليمي فقط، حيث أن تربية الطلاب من خلال المدارس المختلفة، تهيئ لهم فرص الوقاية اللازمة، بالإضافة إلى توعيتهم بأضرار المخدرات، سواء على المستوى الفرد، أو على مستوى الأسرة، أو على مستوى المجتمع.

ولا يقتصر دور المدرسة على التوعية والإرشاد التربوي والأكاديمي للطلاب، بل يتعدى ذلك إلى الجانب العملي ألا وهي فكرة المبادرة والتعاون والتنسيق بين المدرسة والمؤسسة الأمنية عبر تشكيل فرقٍ طلابية من الذكور والإناث للوقوف مع الشرطة ضد المخدرات ومكافحتها، وذلك عبر نشر التوعية في صفوف الطلبة وامتدادها للوصول إلى أولياء أمور الطلبة، وعقد المحاضرات وورش العمل، وبالتالي يصبح طلبة المدارس مساندين لبرامج الشرطة في كافة الأمور التي تطلب منهم فيما يتعلق بمكافحة المخدرات وحماية أسرهم من التعاطي،كما عليها أيضا أن تساهم مع الأسرة في مساعدة الأطفال على تقدير ذاتهم والثقة بأنفسهم وإدراك أهميتهم، ذلك من خلال فتح المجال لهم للتعبير بكل حرية عن آرائهم، إلى جانب ذلك يمكن إقامة الندوات في المدارس والجامعات لبيان خطر المخدرات (العرفي، والعدواني، 2010، ص ص 101-102).

3.3 دور وزارة الشئون الاجتماعية في التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات:

يقع على عاتق وزارة الشئون الاجتماعية دور كبير في مواجهة مشكلة التعاطي، لاسيما وأنها الوزارة ذات الاختصاص المباشر في الإشراف على توفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين، وعلاج أسباب الانحراف، وتقصي دوافع التعاطي، والعمل على تلافيها عبر توفير برامج توعوية يشرف عليها أخصائيون اجتماعيون، ذات كفاءة علمية وعملية في تقديم الإرشادات العلاجية للمتعاطين.

كما تهتم هذه المؤسسة الدينية بنشر التوعية الدينية بين جميع فئات المجتمع وتنمية الوازع الديني وإحياء القيم والأخلاق لدى أفراده وتوعيتهم بأخطار المخدرات وضرورة الحذر من تعاطيها، خاصة أن ذلك يتنافى مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وهو المسعى الذي تجسده النشاطات المتمثلة في الخطب والدروس الدينية عبر المساجد ...، والمحاضرات والبرامج العلمية والتربوية التي تنظمها المراكز الثقافية الإسلامية، والبرامج التكوينية الموجهة إلى الإطارات الدينية والأئمة والمرشدات، وكذا التوعية التي يستفيد منها طلبة المدارس القرآنية، مع الحرص على التنسيق مع المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والصحف والتي توفر فضاءات تفاعلية هامة تستقطب اهتمام المواطنين (دهيمي، سبتمبر 2014، ص24).

4.3 دور وسائل الإعلام في التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات:

لوسائل الإعلام المرئية أو المسموعة أو المقروءة دور هام في مكافحة المخدرات، لأن لها القدرة على التأثير في الرأي العام وعلى خلق الوعي بخطر التعاطي، والاهتمام الكبير بالجهود الوقائية لمواجهة الإدمان باستخدام كافة الوسائل المتاحة كالأفلام والتمثيليات والبرامج التلفزيونية، ومقالات التوعية اللازمة بالصحف والمجلات.

لهذا سنحاول فيما يلي توضيح مختلف هذه الوسائل المساعدة في التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات وهي:

أ-الصحافة المقروءة والإلكترونية: يمكن تكريس محتوى الصحافة المقروءة والإليكترونية في الجوانب التالية:

1-التغطية الإخبارية لما يدور في المجتمع من أحداث وظواهر تحتاج إلى المتابعة والبحث والتحليل ومن ضمنها ظاهرة تعاطي المخدرات. وفي هذا الصدد لا يكتفي الصحفي بنقل الأخبار حول الجرائم الناتجة عن تعاطيها، بل يستطيع أيضا تغطية القضية المطروحة بالتفاصيل المتبعة في التقارير الإخبارية وإجراء المقابلات الصحفية مع المدمنين ورجال الشرطة والمتضررين من سلوكيات متناول المخدرات، لغرض توضيح النتائج السيئة لعملية الإدمان في جوانبها الصحية والنفسية والاجتماعية، وتأثيرها المباشر على الإنسان والبيئة والمجتمع، كما يمكن في هذا الصدد استخدام الرسوم الكاريكاتيرية لمزيد من تجسيد جوهر هذه الظاهرة بالصورة السلبية الواضحة في ملامحها.

2-المقالات والتحقيقات الصحفية بدورها تستطيع التعمق في تحليل أبعاد ظاهرة تعاطي المخدرات بكافة أشكالها بالوقوف أمام متعاطيها، وموقف القانون واللوائح النافذة والقضاء في مواجهتها.

ب-الإذاعة المسموعة: إن تحسين دور وسيلة الإعلام المسموعة بقدراتها على الوصول إلى كافة أفراد المجتمع سواء كانوا متعلمين أو أميين، باعتبار أن برامجها يستطيع سماعها جميع أفراد الأسرة، تستطيع تناول قضية المخدرات بطريقة معمقة تتوازن فيها قواسم القانون وحماية المجتمع من الأفعال الشاذة وضرورة الارتكاز إلى قيم ومبادئ الإسلام الحنيف إزائها من أجل توعية مستنارة تعكس أخلاقيات المجتمع العربي المسلم.

وفي هذا الصدد فإن حسن اختيار المتحدثين ومعدي البرنامج لسرد المحتوى البحثي لبالغ الأهمية في الولوج إلى مكونات انتشار المخدرات وتوضيح الأبعاد والانعكاسات الخطيرة على حياة المجتمع بصفة عامة، من منطلق أن حياة الفرد المسلم يصعب عزلها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا عن حياة المجتمع بصفة عامة، فهي تؤثر وتتأثر وطبيعة الانتماء تفرضها عوامل التفاعل والعلاقات بين الأفراد والعشائر

والجماعات. ولهذا فإن معادلة هذا التفاعل تقتضي تحديد مواقف واتجاهات محددة وواضحة إزاء ظاهرة سلبية انتشار المخدرات بجميع أنواعها، وطبيعة المحتوى وتطوره للوصول إلى الهدف الرئيسي في كشف حقائق الوقائع الاجتماعية المرتبطة بالظاهرة في المجتمع والمتناقضة مع اتجاهات الأفكار السائدة ومعتقدات الإسلام الحنيف والأضرار الناتجة عن تعاطي المخدرات.

وفي هذا السياق يستطيع مقدم البرامج الإذاعية فتح خطوط الهاتف لاستقبال مداخلات وآراء المستمعين ليس فقط لكسب تأييدهم لاتجاهات الأفكار والآراء السائدة، بل وأيضا لفتح آفاق لرؤى جديدة تأتي من عمق المجتمع، والتي ربما ستتضمن بعضها معاناة حقيقية لأفراد تحتاج بدورها لإعداد برامج جديدة تكشف الكثير من الحقائق الثابتة وتساعد في اختيار شخصيات متخصصة تساعد في وضع النقاط على الحروف بتوجيه الخطاب الإعلامي– العلمي لتأثير إضافي على قناعات إيجابية إزاء الظاهرة تساعد في التوجيه لكيفية التخلص من انتشار تعاطي المخدرات والسير في الطريق السوي الذي يخدم الفرد والمجتمع ككل.

والإذاعة كبقية الوسائل الإعلامية ينبغي أن يتواجد مراسلوها في المؤتمرات العلمية والندوات التخصصية في موضوع انتشار المخدرات في المجتمعات للاستفادة من محتوى الأوراق المقدمة والأفكار المطروحة، وتسجيلها لاختيار مقاطع هامة منها تتماشى والسياسة الإعلامية المتبعة، خاصة تلك التي ستضيف رؤى جديدة لفقرات برامجية توعوية تساهم في الحد من انتشار الظاهرة ،كالمتخصصين في الطب الوقائي والنفسي والإدمان وعلماء الاجتماع والقانون وعلماء الدين، ومحاولة اختيار لغة سهلة في التخاطب الإذاعي يستوجب تصنيف الشرائح الاجتماعية تعليميا وثقافيا لاختيار البرامج الموجهة لكل فئة، بغية إيصال الأفكار بطريقة واضحة يفهمها الجميع مع إمكانية استخدام اللهجة العامية، خاصة للمستقبلين في القرى والأرياف.

ج–الإذاعة المرئية: تعتبر الصورة السينمائية بمقوماتها ولغتها وأبعادها وزواياها وأركانها وملامحها وأنواعها والعوامل المساعدة في تحديد اتجاهاتها وخلفيات ظهورها، الشكل التعبيري الهام في أداء وسيلة الإعلام المرئي، ذلك لأن الجزء الأساسي في إعداد البرنامج يعتمد على الصورة التي بدونها يصبح التلفزيون وسيلة إعلامية أخرى قريبة إلى الإذاعة، لذلك فقد أخذ التلفزيون على عاتقه تجسيد الصورة بكل ما تحويه من أبعاد.

إن التعبير المرئي يأخذ نصيب الأسد من وقت البرامج وتبقى على الدوام محورا أساسيا وهاما بالنسبة للمشاهد، مع تأكيد الاستفادة مع كل يوم جديد بتطور تكنولوجيا المواد السمع بصرية وأساليب استخداماتها وتكريسها لهذه الأغراض، إضافة إلى القدرات المتواكبة للحاسوب والتواصل عبر الأنترنت. وهذه الأدوات هي جزء من الوسائل التي تساعد فيها الرؤية على توضيح وشرح الموضوع يسهل فيها عملية التقبل بصورة (عقبات، 2003، ص 88). وبهذه الإمكانيات يستطيع معدو البرنامج التلفزيوني الاستغلال الأمثل في إيصال فكرة المواضيع المكرسة لظاهرة انتشار المخدرات في عدة محاور منها:

– محور البرامج الدينية–الإرشادية: تسعى البلدان العربية والإسلامية لتفعيل دور وسيلة الإعلام المرئية بتكريس برامج دينية – إرشادية تذكر الناس بتعاليم الإسلام الحنيف وضرورة الالتزام بالقيم والمثل الدينية التي ترتكز على الأخلاق السامية والسلوك القويم والتآلف والمحبة وتجنب كل أنواع المنكرات والفحشاء التي تخدش حياء المسلم وتؤثر سلبا على تكوينه الإنساني، خاصة تلك المحرمة ومنها المخدرات بكافة أشكالها.

وفي هذا السياق تمثل الندوات التلفزيونية محورا إرشاديا يستعرض فيه العلماء آيات القران الكريم وسنة رسوله الكريم المرتبطة بهذه الظاهرة وشرح معانيها وأهمية تحصين المجتمع المسلم من جرائم المخدرات، كما يمكن نقل فعاليات الندوات الدينية من خارج المحطة التلفزيونية وإجراء المقابلات الصحفية مع علماء الدين لتوضيح موقف الإسلام من متعاطي المخدرات وإرشادهم، وإمكانية فتح المشاركات الهاتفية إلى هذه البرامج لإجابة العلماء المشاركين على تساؤلات المشاهدين والاستماع إلى مداخلاتهم وآرائهم إزاء انتشار ظاهرة المخدرات ومصير متناوليها طبقًا للشريعة الإسلامية السمحاء.

– محور البرامج الدرامية الفنية: تعتبر البرامج الدرامية – الفنية أكثر البرامج متابعة، فقد أثبتت استبيانات اتجاهات الرأي العام أن نسبة كبيرة من المشاهدين تضع الدراما موقع الصدارة في تسلسل اختيارها من البرامج المختلفة.

وتكتفي بعض محطات التلفزيون ذات الإمكانات المحدودة في هذا الإطار لإعداد تمثيليات قصيرة تعتمد في الأساس على الحوار وتدور أحداثها في الاستوديوهات ذات الديكورات والإكسسوارات المتوفرة. ومع ذلك فإن تأثير الفقرات التمثيلية بالرغم من تواضع الإمكانات الإنتاجية (أحيانًا)، إلا أنها تتمكن من إيصال الفكرة عن طريق قدرة الممثلين في الأداء والمعايشة الطبيعية للأحداث (عقبات، 1994، ص 123).

وقضية المخدرات تقف على رأس القضايا التي تتناولها المسلسلات والتمثيليات الدرامية العربية، سواء كانت في سياق الفيلم أو المسلسل الدرامي بصفة عامة، أو في جزء تمثيلي من برنامج وثائقي تلفزيوني فالمهم هنا هو استعراض خطورة تناول المخدرات والإتجار بها على المستوى الشخصي أو الأسري أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الإنساني أو الأخلاقي. وذلك واضح عند مشاهدة هذا النوع من المواضيع، الذي غالبا ما يسير في اتجاه تطور الأحداث بتجسيد حقائق مجتمعية لمجموعة من المنحرفين عادة ما تنتهي بمعالجة درامية تنعكس سلبا على الجوانب الصحية للحد من وعي ارتكاب الفواحش وانهيار العلاقات الأسرية المثالية وغيره، لتصل إلى هدف التوعية للحد من انتشار المخدرات وتطبيق أقصى العقوبات على مرتكبيها.

– محور الاتصال المواجهي: يدخل في هذا المحور تكثيف برامج المسرح المدرسي والجامعي (إن وجد) بتناول قضية انتشار المخدرات باللهجات المحلية مثل تناول قضايا انتشار المخدرات بحسب الحقائق أو الإشاعات القائمة، بحيث يتم تناول هذا الموضوع بأساليب تجمع بين استيعاب الواقع الاجتماعي بأخلاقياته وسلوكياته ومبادئه والظواهر الموجودة وأسلوب الأداء في العرض بما لا يتنافى مع مبادئ الإسلام الحنيف، وتستطيع وسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية نقل فصول المسرحية كما هي أو تعديلها وحذف ما تراه مناسبا لتتماشى مع السياسة الإعلامية القائمة، ويبقى المسرح الوطني والأهلي بصفة عامة حلقة تواصل فاعلة مع الناس نظرا لمميزاته المعروفة بالمقومات الدرامية الجذابة في التواصل المواجهي مع شرائح المجتمع المختلفة، لذلك فتناول قضية المخدرات وعرضها أمام الناس بأداء تمثيلي مدروس، سيعمل بلا شك على تأصيل الحالة الانفعالية للمستقبل، وبالتالي انعكاسات رجع الصدى السريع على دعم الموضوع وإضافة تأثيرات جانبية تعود بالفائدة على الوقاية من انتشار آفة المخدرات المضرة بالمجتمع.

– أنشطة إعلامية مساعدة: إن إنتاج كمية كبيرة من الشعارات والملصقات المدعمة بالرسوم والصور التعبيرية لحالات الإدمان والنصائح المصاحبة للقضاء على هذه الظاهرة وتثبيتها في الأماكن العامة في بعض الأماكن العامة يساعد إلى حد كبير في لفت انتباه أفراد المجتمع إلى جدية الوقاية وتوجيههم إلى السلوك السوي، وتسخير الرسوم المتحركة لبرامج الأطفال والأسرة وتطعيم الفقرات الصحية بإشارات واضحة إلى واجب الوقاية من انتشار المخدرات أيضا سيسهل عملية التقبل إلى جانب الرسوم الكاريكاتيرية والمصاحبة للمقالات الإرشادية في هذا الإطار.

5.3 دور وزارة الصحة في التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات:

يقع على عاتق وزارة الصحة الحفاظ على الصحة العامة للمجتمع، والإشراف على علاج مدمني المخدرات عبر التعاون مع الإدارات والأقسام الصحية ذات العلاقة بوزارة الصحة، والتي خصص في بعضها أجنحة لعلاج مدمني المخدرات. فضلا عن الدور الأساسي والمحوري لوزارة الصحة في الحفاظ على الصحة العامة للمواطنين، إلا أن الدور يبقى منقوصا، فهي بحاجة للتعاون والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالشأن، مثل وزارة العدل والنيابة العامة ومكافحة المخدرات. ولوزارة الصحة دور كبير في التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات وذلك من خلال تحسين مصحات ومراكز العلاج، بحيث يمكن أن تتم عملية التخلص من السموم من خلال نظام يقتضي الدخول والحجز في المصحة المخصصة لذلك، أو من خلال نظام التردد على العيادة الخارجية، وهذه الأخيرة يظهر دورها كالتالي:

– المصحات: وهي وحدات تخليص الجسم من سموم المخدرات حيث يتقرر حجز المدمن لفترة زمنية تحددها الاعتبارات القانونية إذا تم التحويل عن طريق القضاء، أو طبيا إذا تم الدخول بالطرق التطوعية. وفي هذه المصحات يجب أن يكون هناك فصل تام بين أقسام الحالات المحولة من المحكمة، وأخرى لاستقبال الحالات الواردة على أساس التطوع (مروك، 2007، ص ص 603-604).

كما يجب تجنب معالجة متعاطي المخدرات والمدمنين في مصالح الأمراض النفسية والعقلية، وهذا بسبب النظرة السلبية للمواطنين اتجاه الأمراض العقلية والعصبية التي تدفع بالمتعاطين والمدمنين إلى النفور من الخضوع للعلاج خوفا من نظرة المجتمع، إضافة إلى أن معالجة المدمنين في المصحات العقلية سيسهل نقل الأدوية النفسية، من عنابر الأمراض العقلية إلى عنابر علاج الإدمان لتقديمها إلى المدمنين المحجوزين تحت العلاج (العرفي، والعدواني، 2010، ص ص 123-124).

– العيادات: ويقصد بها في هذا الوضع العيادات الخارجية حيث يعتمد نظام الرعاية أساسا على تردد المدمن على العيادة على فترات محددة ولا يشترط في هذا النوع من الخدمة الطبية أن يكون له استقلاله عن سائر العيادات الخارجية المختصة برعاية الأمراض الباطنية والنفسية. ويقصد بها في هذا الوضع العيادات الخارجية حيث يعتمد نظام الرعاية أساسا على تردد المدمن على العيادة على فترات محددة ولا يشترط في هذا النوع من الخدمة الطبية أن يكون له استقلاله عن سائر العيادات الخارجية المختصة برعاية الأمراض الباطنية والنفسية. بالإضافة إلى ما تقدم فإنه ينبغي توفر قدر معقول من التدريب للعاملين الأطباء وأعضاء الفريق العلاجي جميعا، ويمكن أن توضع في هذا الصدد برامج تدريب محددة تقتصر على العناصر الجوهرية

في الرعاية، على أن تتبع في هذا المجال نظام دورات التدريب المستمرة بحيث يتعرض كل عامل في الميدان لدورة تجدد له معلومات وتشحذ مهاراته (مروك،2007، ص 605).

6.3 دور النقابات في التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات:

يقع على عاتق النقابات المهنية والعمالية أدور رئيسية في مكافحة تعاطي المخدرات عبر عقد المحاضرات وورش العمل، والتعاون والتنسيق بين المؤسسات والأطر الاجتماعية والثقافية والجمعيات الفاعلة المؤثرة التي من شأنها أن تسهم عبر برامجها التوعوية والإرشادية خلق مناخ عام عبر التعريف بأضرارها ومخاطرها السلبية، خاصة بين الأوساط العمالية الذين يفتقرون إلى أدني مستوى تعليمي مما يعرضهم للاستغلال من قبل تجار المخدرات أو أرباب العمل في سبيل تحسين مستوياتهم المعيشية، والارتقاء بهم إلى مستوى معيشي أفضل. وهنا يأتي دور النقابات المهنية في المتابعة والمراقبة على ورش العمل، والمصانع، وعقد المؤتمرات والندوات العلمية، وتقديم النشرات الثقافية بين الحين والآخر من آجل التعريف بأضرار المخدرات، ومخاطرها السلبية حتى يكون العمال على دراية وإلمام في حال تم العرضِ عليهم أيّ نوع من الحبوب المخدرة لتناولها، أو للتعامل مع مروجيها من تجار المخدرات وأرباب العمل.

أما النقابات المهنية فلا يقل دورها عن دور النقابات العمالية في سبيل نشر ثقافة الوعي بين الأوساط المهنية، عبر عقد الندوات وورش العمل والنشرات الثقافية، واستضافة الباحثين والأخصائيين الاجتماعين من أجل بيان المخاطر والآثار الناجمة عن تعاطي المخدرات وكيفية الوقاية منها.

لهذا فإن إدراج المجتمع المدني ضمن المؤسسات الأساسية الفاعلة في مكافحة الإدمان أمر لم يعد محلا للجدل، فقد أكد مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة UNODC أن مساهمة المجتمع المدني في مكافحة الإدمان أساسية، وأنه من الضروري إقامة شراكة قوية مع المجتمع المدني لمواجهة هذه المشكلة المعقدة التي تهدد كيان المجتمع وذلك من خلال تعاون هذه المنظمات لإعادة تأهيل المدمنين، ودمجهم في المجتمع من جديد حتى لا يعودوا إلى تعاطي المواد المخدرة (عبد الغني، 2009، ص ص 497-498).

فبعد إخضاع المدمن لبرنامج العلاج المتكامل، ينتقل بعد ذلك إلى مرحلة الرعاية اللاحقة، والتي تنقسم إلى قسمين هما:

أ-إعادة التأهيل: يقصد بإعادة التأهيل المهني أي العودة بالمدمن الذي يكون بمرحلة النقاهة إلى مستوى مقبول من الأداء المهني سواء كان ذلك في إطار مهنته التي كان يمتهنها قبل الإدمان أو في إطار مهنة جديدة (ذياب مزهر، (15/05/2012).

وتضمن إجراءات إعادة التأهيل شروط تتمثل في: -الإرشاد المهني-قياس الاستعدادات المهنية للمدمن الناقه -التوجه المهني -المتابعة-التدريب على وظائف مختارة (مروك، 2007، ص 615).

ب-إعادة الاستيعاب الاجتماعي: وهي الخطوة الأخيرة والمكملة لإجراءات الرعاية اللاحقة التي تتناول المدمن الناقه، فالهدف الأخير لإجراءات إعادة الاستيعاب هو إعادة المدمن الناقه إلى القيام بأدواره الاجتماعية التي كان يؤديها قبل إدمانه، أو ما يقرب ذلك، ولا يجوز النظر إلى عملية إعادة الاستيعاب باستخفاف على أساس أنها تتم بصورة تلقائية، فهذا من شأنه أن يساعد على زيادة فرص الانتكاس والرجوع بالمدمن إلى ما كان عليه قبل أن يتلقى الجرعات الطبية من العلاج (ذياب مزهر، 15/05/2012).

ففي المجتمعات الغربية تتكون آليات اجتماعية متعددة تعرف بجماعات المساعدة الذاتية مثل المجتمعات العلاجية، إذ تقوم فكرة المجتمع العلاجي أساسا على الاهتمام بالشخص المدمن أو المسرف في تعاطي المواد المخدرة بدلا من الاهتمام بالمادة المخدرة، فالتوجه الأساسي هنا هو النظر إلى الإدمان على أنه مجموعة من الأعراض التي تفحص عن أننا بصدد شخصية تورطت في تنمية ودعم نمط معقد التوافق محوره الاعتماد على المادة المخدرة (مروك، 2007، ص ص: 614-615).

وباعتبار أن الإدمان جملة من الأعراض والاضطرابات العضوية والنفسية والاجتماعية، يجب أن يوضع نظام علاج المدمنين وذلك بإتباع كل المراحل، بدءا من مرحلة التطهير من سموم المخدرات، ومرور بالعلاج النفسي، وصولا إلى مرحلة الرعاية اللاحقة، ويستلزم هذا إقامة نظام إداري معين لإدارة العمل في المصحات، ويتطلب هذا النظام إنشاء أقسام بها لما يسمى "بالمجتمعات العلاجية" مع ابتكار الإدارة الملائمة لها، حيث تجري عمليات إعادة التأهيل للمدمنين (مروك، 2007، ص 618).

5. خاتمة:

يتضح لنا أن تعاطي المخدرات وإدمانها من المشاكل المعقدة التي يشترك في إحداثها عدد كبير من الأسباب والعوامل الفردية والاجتماعية، فهي تشكل خطرا ليس على مستوى الفرد فقط ولكن على مستوى الأسرة والمجتمع أيضا، ولهذا السبب يستوجب علينا دراسة هذه الظاهرة بجانب أكبر من الاهتمام وتوفير كل الوسائل العلاجية والوقائية للحد من هذه الظاهرة المرضية، وهذا ما جعل مهمة الأطباء وعلماء النفس والاجتماع صعبة إزاء هذه المشكلة. لذلك لا بد من الوقاية والعلاج للتغلب على هذه المشكلة

والتخلص منها، ولعل أحسن عالج هو العلاج المتكامل الذي يشمل على أهم المكونات الأساسية وهي المكون الطبي والنفسي والاجتماعي.

وعليه يمكن القول أن قضية انتشار المخدرات في أي مجتمع ينبغي أن تؤخذ محمل الجد كقضية اجتماعية يتوقع تعميم أخطارها على الجميع، كما أن خطورة هذه الآفة المضرة بالمجتمع يستوجب تضافر جهود كل المؤسسات الاجتماعية من القضاء والشرطة والصحة والباحثين والمهتمين والإعلاميين وغيرهم في مواجهتها، بالقدر الذي تسمح به قدرات الكوادر العاملة في هذا الاتجاه وتخصصاتهم، وهذا بتضافر الجهود الوقائية مجتمعةً مع بعضها البعض في إطار تكاملي يسهم في الحفاظ على مجتمع مستقر نسبياً، حيث أن التغاضي عن جهد واحد من شأنه أن يسهم في خلق حالة من عدم الاستقرار داخل أيّ مجتمع من المجتمعات.

5. قائمة المراجع:

1. سورة المؤمنون، الآية 14.
2. سورة هود، الآية 60.
3. ابن كثير، تفسير القرآن الكريم ج3، دار الفكر، القاهرة، مصر.
4. أحمد النيال، مايسة، (2002)، التنشئة الاجتماعية: مبحث في علم النفس الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر.
5. أحمد بن عبد الرحمن بن علي، الهدية، (2008)، السياسة الجنائية لمكافحة ترويج المخدرات في نظم دول مجلس التعاون الخليجي: الجابري مُحَمَّد، إيمان، (2011)، القواعد المنظمة للتعامل بالمخدرات في دولة الإمارات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
6. الطرابلسي، فوزي، (1991)، المعجم العلمي للجريمة، دار الكتب الوطنية، بن غازي.
7. المهندي، خالد حمد، (2013)، المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطر.
8. العرفي، فاطمة والعدواني، إبراهيم ليلى، (بدون سنة)، جرائم المخدرات في ضوء الفقه الإسلامي والتشريع، دار هومة، الجزائر.

9. دراسة تأصيلية تحليلية تطبيقية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

10. الغزوي، فهمي، (1992)، الثقافة والتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

11. برك، جاكسون، (1989)، المخدرات أم الآفات ترجمة إسماعيل أحمد وخضر نصار، مركز الكتب الأردني، الأردن.

12. دهيمي، جازية، (سبتمبر 2014)، المخدرات، مسؤولية الجميع. مجلة الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الجزائر.

13. وقفي، حامد أبو علي، (2018) ظاهرة تعاطي المخدرات الأسباب – الآثار– العلاج، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مأخوذ من:

14. www2 islam.gov.kw>books> Drugs. تم استرجاعها بتاريخ: 2020/09/17

15. زكي بدوي، أحمد، (1977)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.

16. حقي الحلمي، أحمد، وآخرون، (1985)، مبادئ التربية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد.

17. مُحَمَّد علي، صالح، (1999)، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الميسرة، عمان، الأردن.

18. مصباح، عامر، (2003)، التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلاميذ المدرسة الثانوية، دار الأمة للطباعة والنشر، ط1، الجزائر.

19. مروك، نصر الدين، (2007)، جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية، دار هومة، الجزائر.

20. عاطف غيث، مُحَمَّد، (1997)، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

21. عبد الغني، سمير، (2009)، مبادئ مكافحة المخدرات الإدمان والمكافحة، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، مصر.

22. عليوي مُحَمَّد، معاذ صبحي، (19 ديسمبر 2018)، تعاطي المخدرات: الأسباب والآثار الاجتماعية والاقتصادية، الجغرافيا، دراسات وأبحاث جغرافية، المركز الديمقراطي العربي، باحث متخصص في العلوم الاجتماعية –فلسطين، مأخوذ من:

23. https://swideggeography.blogspot.com/2018/12/blogpost_470.html#.XvTd7W0zbIU

24. تم استرجاعها بتاريخ: 2020/09/10

25. علي يوسف، أبو حمزة، الهادي، (بدون سنة)، المعاملة الجنائية لمتعاطي المخدرات، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

26. عقبات، أحمد، (1994)، وظيفة الفقرات التمثيلية في البرامج التلفزيونية، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد 18.

27. عقبات، أحمد، (2003)، التعبير الصوري في البرنامج التلفزيوني، مجلة الإذاعات العربية، اتحاد الإذاعات العربية، تونس، العدد 4.

28. ذياب مزهر، زياد، (15/05/2012)، المعالجة الأمنية والوقاية لجرائم المخدرات والمؤثرات العقلية، منتدى الأبحاث القانونية، مأخوذ من: www.law-zag.com

29. تم استرجاعها بتاريخ:2020/10/10

30. شاكر، سوسن، (2008)، المخدرات آثارها النفسية والاجتماعية والصحية على الشباب، الشباب الجامعي وآفة المخدرات، ط1، كنوز المعرفة، عمان.

31. Claud, Dubar, (1999), La socialisation. Construction des identités sociales et professionnelles, deuxième édition, ARMAND COLIN, Paris, France.